المرّيخيون بانتظار مسبار الأمل

باسل طلوزي

إلى وقت قريب، لم يكن سكان المرّيخ معنيين بتلك المركبات الفضائية القادمة من كوكب الأرض، فقد اعتادوا هذه المشاهد منذ تسعينيات القرن الماضي، عندما هبط أول مسبار أميركي على سطح الكوكب الأحمر. تشعبت تفسيرات المرّيخيين آنذاك بين معجب بهذه المسابير التي تؤشر إلى قرب وصول «الجيران» إلى كوكبهم وما يترتب على ذلك من نسج علاقات ودّ وتعاون بين الكوكبين، على الرغم من تخوّفات بعضهم من أن يكون الهدف توسيع رقعة الإمبريالية الأميركية لتشمل الفضاء، أيضاً، غير أنهم سرعان ما طردوا هذا الخاطر، عندما عرفوا مبلغ الحريات التي تتمتع بها شعوب ما وراء البحار، ووصلوا إلى قناعةٍ مفادها بأن عصر الرقّ الأرضي قد ولّى إلى غير رجعة، والأولى رفضه فضائيًا كذلك. وقد عزّز من هذا الاعتقاد ما سمعه السكان عن قرب وصول مسابير من دول أخرى غير أميركا وحدها، ما يعني أن ثمّة اهتمامًا أمميًا بكوكبهم الوديع، خصوصًا تلك التي تحمل أعلام اليابان والصين وروسيا.. و«الإمارات»..

عند العلم الأخير، أنقلب كل شيء رأسًا على عقب فوق سطح الكوكب الهادئ، واستعاد حُمرته القانية بلون الدم. تجلّى ذلك عندما جاء من الأقاصي كائنٌ مرّيخيٌّ يسعى إلى قومه، ليبلغهم بحجم الكارثة المقبلة إلى كوكبهم، ولم يكن يردّد سوى ثلاث كلمات فقط: «احذروا مسبار الأمل»، وسقط مغشيًا عليه قبل أن يُتمّ تفسير عبارته. تداعى المرّيخيون من كل حدب وصوب إلى اجتماع عاجل؛ لمحاولة تفسير عبارة صاحبهم عن «مسبار الأمل» هذا الذي حذرهم منه، وكان أول ما فعلوه هو الاتصال بعسّسهم العاملين على سطح الأرض، لتزويدهم بمعلومات عنه، خصوصًا وأنها المرّة الأولى التي يسمعون بها عن مسبار يخص دولةً نامية لم تتمكّن بعد من سبر أغوار رقعتها الأرضية الضئيلة، فكيف تفكّر بسبر الفضاء دفعة واحدة؟

كانت المعلومات الأولى التي وصلت إلى صفوف المجتمعين ممجوجةً ومكرورة، لا تختلف كثيرًا عن سابقاتها: «تتركز أهداف مشروع الإمارات لاستكشاف المرّيخ - مسبار الأمل، على سبر غور ديناميكيات الطقس في المرّيخ ودراسة غلافه الجوي وفهم التغيرات المناخية الحاصلة على الكوكب الأحمر .. وينسجم هدف المهمة مع هدف أكبر وطموح أعلى، وهو بناء مستوطنة بشرية في الكوكب الأحمر خلال المئة عام المقبلة».. إلى هنا ينتهي ملخص التقرير.

غير أن ما استوقفهم هو ذلك الملحق الذي أرفقه العسس بالتقرير، وفاقم حيرتهم بما تضمّنه من معلومات صادمة، فقد قيل فيه: «الواقع أن قادة هذه الدولة (الفضائية) مغرمون بكل ما له علاقة بالتكنولوجيا الشكلية؛ للتورية على صورتهم البشعة في أوساط الشعوب العربية التي اكتوت بجرائمهم خلال العقد الأخير، فهم يناصبون العداء لكل ما له علاقة بالحريات، وسجونهم تعجّ بالمعارضين والمدوّنين، وهم أول من قاد الثورات المضادة لثورات الربيع العربي، وهم أول من سعى إلى «سبر» سطح اليمن لاحتلاله وتفتيته، عبر وكالات ارتزاقٍ أجنبية، وهم من قاد تحالف الحصار على قطر، وهم من يسبرون الأراضيَ الليبية بمرتزقتهم، من أمثال خليفة حفتر وعبدالفتاح السيسي.. وهم عرّابو التطبيع الخليجي مع إسرائيل، والتحالف معها عمًا قريب، وهم من عبثوا بثورة الربيع السورية، وحرفوا مسارها من ثورة شعبية إلى ثورة لحى مصطرعة في ما بينها. للأسباب تلك وأزيد، ننصح بعدم استقبال «مسبار اليأس» على سطح كوكبنا؛ لأننا نخشى أن وراءه ما وراءه من نوايا ماكرة، والخشية الحقيقية أن يكون الهدف من المستوطنة البشرية التي تحدثوا عنها بناء سجن فضائي أوسع من سجونهم الأرضية.

بعد تفكير مطوّل، توصل المرّيخيون إلى قرار مغاير لما اقترحه عسسهم، فقد قرّروا السماح لـ«مسبار الأمل» بالهبوط، ولكن مع إتخام سطح كوكبهم ببافطات مدونة بشعارات استقبال رائعة، من قبيل: «يعيش الربيع العربي».. «طوبى لأطفال اليمن».. «مع الحكومة الشرعية الليبية».. «يسقط انقلاب العسكر في مصر».

أسئلة إلى حزب الله

رندة حيدر

بعد انتهاء ما أسماها الإسرائيليون «حادثة» مزارع شبعا، وتكذيب حزب الله مزاعم الجيش الإسرائيلي أنه أحبط عملية تسلل نفّذتها خلية تابعة له على الحدود اللبنانية الجنوبية، وتأكيده على عدم حدوث أي إطلاق نار من جانبه في اتجاه الجانب الإسرائيلي، بقيت تساؤلات كثيرة مطروحة تحتاج من يوضحها لجموع الشعب اللبناني المغلوب على أمره.

هل طوى بيان حزب الله صفحة ما جرى بعد ظهر يوم الإثنين في مزارع شبعا؟ وما معنى تكرار الحزب أن الرد على مقتل عنصر حزب الله في الغارة الإسرائيلية بالقرب من دمشق آت قريباً، وهل معنى هذا أننا أمام تصعيد محتمل جديد؟ هل معادلة «توازن الردع» التي وضعها الأمين العام للحزب، حسن نصرالله، قبل عام، بالرد على أي عملية إسرائيلية تستهدف عناصره، سواء في لبنان أو سورية، قابلة للتحقيق في هذا الظرف الحساس الذي يمر فيه لبنان، وما يعانيه شعبه من أزمات صحية ومالية واجتماعية ومعيشية؟ وما الذي يحسم قرار حزب الله في الرد على إسرائيل: المحافظة على «قواعد اللعبة» التي حيدت لبنان (إلى الآن) في وجه الاعتداءات الإسرائيلية؟ أم أن المحن التي يعيشها اللبنانيون اليوم والأزمات المتوالدة لها أيضاً تأثيرها في قرار التصعيد العسكري؟

حزب الله في لبنان أمام مفارقة تاريخية: عسكرياً هو في ذروة قوته، من حيث السلاح المتطوّر والنوعي، والقدرات القتالية والتجربة الغنية؛ لكن الحزب سياسياً يمر في أصعب وأقسى فترة عرفها منذ نشوئه، وبواجه ضغوطاً غير مسبوقة، من الصعب ألا تُرخي بثقلها على المواجهة الدائرة بينه وبين إسرائيل.

من جهة أخرى، إسرائيل على معرفة وثيقة بتطورات الوضع الداخلي اللبناني وتداعياتها على حزب الله. وهي ترى في الأزمة التي يمر بها لبنان فرصة لاختبار نواياً حزب الله وردّات فعله، ولفحص إمكانية استغلال الظروف الصعبة في لبنان لتوسيع دائرة «المعركة بين الحروب» التي تقودها ضد الوجود العسكري الإيراني والميليشيات الشيعية في سورية نحو الأراضي اللبنانية، وقد يكون ما جرى على الحدود في مزارع شبعا نوعاً من «بروفا» إسرائيلية.

ليس هناك مصلحة لإسرائيل اليوم في الدخول في مواجهة مع حزب الله، يمكن أن تتدهور إلى حرب. هي أيضاً غارقة في أزمات صعبة من المواجهة مع الموجة الثانية من وباء كورونا والأزمة الاقتصادية التي خلّفته، مروراً بحركة الاحتجاج الشعبي ضد سياسة نتنياهو التي تطورت إلى مواجهات عنيفة بين المحتجين وجمهور اليمين المؤيد لنتنياهو، وانتهاء بالأزمة التي يعانيها الائتلاف الحكومي، وتزايد الحديث عن نية نتنياهو المضي إلى انتخابات رابعة في أكتوبر/ تشرين الأول المقبل، على خلفية الخلاف بينه وبين حزب أزرق أبيض على إقرار الميزانية، ولمنع بني غانتس من تولي رئاسة الحكومة.

لكن في موازاة ذلك، كثر الكلام أخيراً عن استغلال الأزمة الاقتصادية في لبنان، للضغط على حزب الله على أكثر من صعيد، مثل مطالبة إسرائيل بتوسيع مهمة قوات الطوارئ في جنوب لبنان، وتشديد الخناق المالي على الحزب بواسطة العقوبات الأميركية، وأخيراً فحص إمكانية توسيع معركة إسرائيل ضد التمركز العسكري الإيراني في سورية، بحيث تشمل مشروع الصواريخ الدقيقة لحزب الله، وذلك بعد حادثة توزين الردع بين حزب الله وإسرائيل ما يزال قائماً وساري المفعول، لكن المبالغة الإسرائيلية في تصوير استعداداتها العسكرية لمواجهة عملية انتقامية من جانب حزب الله لا تعكس خوفها من ردّ كهذا بقدر ما يخبئ نيات أخرى مبيتة لضرب حزب الله، تتجاوز التحضير لعملية انتقامية محدودة.

(كاتبة لبنانية)

بين 1919 و1952 في تاريخ مصر

احمد طه

وقع في القرن العشرين حدثان مفصليان في مصر، أحدثا تغييرات كبيرة في وجه المشهد السياسي والاجتماعي، والمفارقة العجيبة أنّ الثاني سار في مسار معاكس لمسار الأوّل، فبدا أنّ الثاني نقض ما غزله الأوّل وهدم ما بناه، في مشهد ينطبق عليه وصفُ سكّه نجيب محفوظ في رواية «السمّان والخريف»، حينما تحدّث عن اللحظات التي يثب فيها التاريخ «وثبة خطيرة»، تؤدّي إلى نتائج قد يبدو بعضها مستعصياً على الفهم.

الحدث الأوّل ثورة 1919 التي تعدّ الثورة المؤسِّسة في مصر، فهي أكبر ثورة شعبية وطنية في التاريخ المصري الحديث، حيث أسّست لوجود الدولة المصرية في المشهد الدولي، وأسبغت عليها المشروعية (قبل ثورة 1919 كانت مصر مجرّد ولاية عثمانية)، وبلورت الشخصية الوطنية المصرية، وحقّقت ما أخفقت فيه الثورة العُرابية، وعبّرت أبلغ تعبير عن شعار «مصر للمصريين»، عندما جمعت المصريين على اختلاف طبقاتهم وفئاتهم، رافعين مطلبهم بالاستقلال والديمقراطية، ودشّنت لفصل جديدٍ مجيدٍ في تاريخ الحركة الوطنية المصرية. كان حزب الوفد (1923 – 1953) هو التجسيد التنظيمي المؤسّسي البشري لثورة1919 (حسب تعبير طارق البشري)، وهو الحزب السياسي الحقيقي الوحيد في تاريخ مصر الحديث (منذ عهد محمد علي) الذي نشأ وانتشر برغبة مجتمعية، خارجاً عن هيمنة أجهزة الدولة، حاملاً لواء الليبرالية الوطنية، ممثّلاً كلّ تكوينات المجتمع المصري، من الباشوات والأفندية، إلى العمّال والفلّاحين، وكان أوّل تنظيم سياسي أو اجتماعي يدخل إلى القرى المصرية بعد الطُرق الصوفية، واستمرّ حيّاً رغماً على المبادرة والتآمر في الشارع، ومواجهة بطش الدولة والاحتلال أكثر من ثلاثين عاماً، وما سوى «الوفد» من كيانات سياسية سابقة أو لاحقة دار بين تنظيمات شمولية دولتية أو تنظيمات/ جماعات دينية مُغلقة بائسة، أو أحزاب نخبوية منعزلة عن عموم الناس.

حاول الإنكليز امتصاص آثار الهبّة الشعبية الهائلة في 1919، بالتعاون مع قوى الرجعيّة ممثّلة في القصر، وحزب الأحرار الدستوريين ممثّل الليبرالية الأوتوقراطية، الذي استقطب الفئات الاجتماعية القديمة التي وقفت ضدّ الثورة العُرابية (لأنها مثّلت تهديداً لمصالحهم) من كبار المُلّاك، وذوي الأصول التركية الشركسية التي استمدّت قوّتها من المراكز الاجتماعية، لا من تأييد الشعب، فساوم حزب الأحرار الدستوريين مع الإنجليز في تصريح 28 فبراير/ شباط 1922، ومع القصر في دستور 1923 الذي وضعته لجنة شُكّلت بالكامل من الملكيين وأنصار «الأحرار الدستوريين».

أنتجت نصوص دستور 1923 مجالاً سياسياً ثلاثي الأقطاب، الأوّل الاحتلال «السلطة الفعلية»، والثاني القصر «السلطة الشرعية»، والثالث الأمّة/ المجتمع، فعلى الرغم من سلطات الملك الواسعة الواردة في نصوص الدستور، إلّا أنها، في المقابل، أوجدت مساحات كبيرة للحركة أمام القوى المجتمعية، وكانت الصيغة النظرية التي خرج بها الدستور تقول إن «الأحرار الدستوريين» هم الذين سيلعبون دور الممثّل السياسي للأمّة، بيْد أن المفاجأة جاءت عند الممارسة الفعلية لأحكام الدستور، فقد حلّ «الوفد» محلّهم، وفشلوا فشلاً ذريعاً في أوّل انتخابات برلمانية في يناير/ كانون الثاني 1924 التي اكتسحها الوفد اكتساحاً، وحصل على 90% من المقاعد، مقابل ستة مقاعد فقط للدستوريين، واستطاع «الوفد» طوال الحقبة الليبرالية أن يكون مصدر إزعاج وإضجار كبير للقصر والاحتلال، ففاز في كلّ الانتخابات النزيهة (ست مرّات)، وأسقط في الانتخابات المزيّفة (أربع مرّات)، وظلّ فاعلاً حتى آخر انتخابات

كاريكاتير فهد

أحزاب عبير موسي فهل نجحت حركة النهضة؟

عمار ديوب

ليس الحضور الإعلامي للنائبة في البرلمان التونسي، عبير موسي، مستساغاً، إذ يجعلك تشعر بأن له حيثيات أخرى غير الظاهرة؛ وليس معلوماً ما إذا كان أمرها، وهي رئيسة حزب، يتعلق بدعم إماراتيٍّ فعليٍّ لها، تبدو أنها تصفّي حسابات النظام المخلوع ضد زعيم حركة النهضة، راشد الغنوشي ورئاسته للبرلمان، وضد الحركة بعامة، تتموضع القوى السياسية في المنطقة في هذا الحلف أو ذاك، هذا ما لا يفاجئ إلّا الحمقى، الا تشكل السعودية والإمارات ومصر حلفاً؟ أليست الدول تشكل أحلافاً، قد تبقى وقد تتغيّر؟! التفاهة السياسية في ألّا تكون الصراعات السياسية في هذه الدولة أو تلك، وفي تونس في الحالة هذه، بشأن قضايا تَخُصّ أغلبية البشر، كقضايا الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وجائحة كورونا حالياً، وقضايا كثيرة، وليكن فيها الاختلاف جدياً وناريّاً، وصادماً، فقضايا الأحوال الشخصية أو مسألة الحريات، وبالتالي تشكيل تحالفات سياسية برغائبية وفقاً لهذه القضايا، وبما يساعد تونس على تجاوز مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية، التي لم تستطع تخطيها على الرغم من مرور عشر سنوات على الثورة. عبير موسي وحلفاؤها يساهمون في أن تحصل أزمة سياسية أيضاً، ولهذا يُربكون عمل البرلمان، وهذا سيؤدي إلى تعقيدات في تشكيل الحكومة، وتسميم الأجواء بين السلطات الثلاث، وبالتالي تعطيل عمل الدولة، وسيكون السبب حركة النهضة بالذات؛ هنا مسعى البرلمانية عبير موسي ومن خلفها.

وعلى الرغم من رصانة الغنوشي ومحاولته تدوير الزوايا واستيعاب القضايا التي ترفعها عبير وحلفاؤها، فإنه مطالب كذلك، بصفته رئيساً للبرلمان، ولديه كتلة وازنة فيه، العمل على طرح مشاريع نهضوية لتتجاوز تونس المشكلات الكبرى التي تقف أمامها، وليس الاستدانة من البيوتات المالية كما يفعل عبد الفتاح السيسي في مصر، وكأنّه الخيار الوحيد لإنقاذ البلاد من أزماتها! المقصد أيضاً ألّا يندفع الغنوشي نحو صراعات سياسيةٍ لا تُطعم شعباً جائعاً، وتتمحور في حلاف إقليميّةٍ، وهذا سيعود بأسوأ النتائج على حركة النهضة، وتونس أيضاً.

الغنوشي بالذات، مطالبٌ، بعد المشاورات التي حدثت في الحلفاء، وإسقاط لائحة سحب الثقة منه، أن يطرح مشاريع لنهضة تونس، وتسهيل تشكيل حكومة وطنية وفاعلة، وإيجاد علاقات جيدة مع رئاسة الجمهورية، لا نُجاحاً للحلف الإماراتي السعودي أولاً. وبالتأكيد، لن يستفيد منها الحلف التركي القطري، حيث الاستفادة المعروفة، فإن الغنوشي، وقد أصبح شيخاً طاعناً في السنّ، إلى حد ما، يفضّل أن يعلن مغادرته العمل السياسي في الحركة أو في المناصب العمومية، ويلحق بنائبه السابق، عبد الفتاح مورو، والتفرّغ لتدوين مذكراته، فلديه كثير مما يقوله، هو، وكل من عاشوا تجارب كثيرة في ظل النظام التونسي وتقلباته، ومنذ زمن الرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة والرئيس الهارب زين العابدين بني علي.

تمسّكت عبير موسي بأن الغنوشي يتموضع إلى جانب تركيا وقطر وحكومة الوفاق في ليبيا، وأنه إسلامي. والسؤال: ما القضية التي تُطرح هنا من أصله؟ هل هي تجاوزات الرجل رئيس الحكومة أو رئيس الدولة في بعض تلك الاتصالات، أم إسلاميته؟ الحقيقة أن الأمرين لا يسمحان بتعطيل أعمال البرلمان. تلعب العضو البارز في حزب بن علي المنحل، التجمع الدستوري، تلعب على خلاف «عقائدي» تونسي بين العلمانيين وفوبياهم من الإسلاميين، والعكس صحيح. ولكن ما الذي يسمح لها بكل هذا الضجيج، وجمع أعداد كبيرة من المصوّتين على سحب الثقة من الغنوشي، اليس هو الإرباك الذي تعيشه حركة النهضة وزعيمها؟

هل حركة النهضة إرهابية؟ هي حركة إسلامية نعم، ولديها سياسات إشكالية بما يتعلق بالأحوال الشخصية والحقوق السياسية، ولديها رغبة في توسيع دائرة نفوذها في السلطات العمومية والسيطرة عليها، وهذا ما تفعله أيّة حركة سياسية جادّة في أي دولة! وهناك التباس لم تحسمه «النهضة» بشكل كامل بين علمنة الدولة وأسلمتها، ويفترض أن تنحاز إلى العلمنة. وهنا لا يجادل كاتب هذه السطور بشأن تطابق العلمانية مع الإلحاد، فهذا كلام خارج أي فهم جاد مرة واحدة. هذه القضايا مطروحة، وبقوة، وتجاربهم في معظم الدول تقول إنهم يوظفون الإسلام من أجل الوصول إلى السلطة، ومحاولة أخونتها، وبالتالي الحل الوحيد أمام حركات الإسلام السياسي مناقشة القضية جدّيًا، فالموضوع ليس لفظياً، ولا يخصّ كارهين مفترضين للدين وللحركات الإسلامية، وليس خاصاً بالعلمانيين، ومن هذه الحجج. لا أبدأ، القضية في كيفية شرعنة الحركات الإسلامية ودمقرطتها وعلمنتها، ومن دون التعارض مع الدين، والتعبير فعلياً عن الكتلة السكانية التي تدين لها.

لن تنتهي مكايدات عبير موسي، فهي لا تتقن سواها من أصله، ولكنّ الأمر الآن بيد حركة النهضة ورئيسها راشد الغنوشي وتحالفاته، وتدبر شؤون السياسة في تونس. وإضافة إلى ما ذُكر أعلاه، هناك ضرورة للابتعاد عن ترؤس أحد المقرّبين من النهضة الحكومة، أو أن تدعم شخصية منها لهذا المنصب.

تحتاج تونس برنامجاً وطنياً للنهوض المجتمعي، وماسسة النظام الديمقراطي. وحركة النهضة معنيّة بالأمر، وكذلك بقية القوى السياسية، ومنها حتى الحزب الدستوري الحر، فهل تغادر الحياة السياسية التونسية مستقبلاً الثرهات المقيتة التي سمعناها في الأشهر الماضية، وكاد أن تهوي بالديمقراطية؟

(كاتب سوري)

فشلت عبير موسي فهل نجحت حركة النهضة؟

«مجلس قيادة الثورة» كانوا قد تمكّنوا من القضاء على الليبرالية الوطنية، وتجريف كلّ الهياكل المجتمعية القديمة، ما أحدث فراغاً كبيراً على مستويات عدّة، فالمجال السياسي الذي كان يحمل قدراً طفيفاً من التوازن أحلّ العهد الجديد محلّه مجال «الرجل الأوحد»، حيث ورث رئيس الجمهورية فيه مواقع الملك والوفد معاً، كما جاءت دساتير تلك الحقبة بنصوص عظّمت النزعة الأبوية للرئيس، ومنحته صلاحيات شبه إلهية، إلى جانب قيام النظام الجديد بعملية إدماج للسلطتَيْن، التنفيذية والتشريعية، في ملء الفراغ السياسي، ما فتح الباب واسعاً أمام تمدّد (وانتشار) النشاط السياسي «الموازي» أو تنظيم الإخوان المسلمين (على الرغم من صدامه المدوّي مع نظام بورقيبة، فكلّما تلقّى التنظيم الإخواني ضربة أعاد بناء نفسه)، بحُكم إتقانه آليات العمل السرّي التي قام عليها «النظام الخاصّ» الذي مثّل النقيض التاريخي والمعادل الموضوعي للتنظيم الطليعي، ما أنتج قدراً من «التغذية المرتدّة» والمنفعة المتبادلة بين طرفي تلك الثنائية الصراعية، وجعل العقود الماضية مسلسلاً ممتدّ الحلقات، لصدامات تعقبها هُدنات بين نظام 1952 وتنظيم الإخوان المسلمين. وما زال العرض جارياً.

(كاتب مصري)

> دشّن نظام يوليو التنظيم الشمولي الأوحد الذي يعتمد على أجهزة الدولة في المقام الأوّل

في يناير/ كانون الثاني 1950 عندما حصل على 70% من مقاعد البرلمان.

وثب التاريخ، صباح 23 يوليو/ تموز 1952، وثبة خطيرة، فكان الانقلاب العسكري لتنظيم الضبّاط الأحرار على الحقبة الليبرالية، فقد استطاعوا، بغرابة شديدة، الاستيلاء على السلطة، فألغوا الملكية وأعلنوا الجمهورية، وبمباركة وتأييد جماعة الإخوان المسلمين وبعض السياسيين الموتورين من حزب الوفد، ساروا في طريق الديكتاتورية، فاجهزوا على الدستور والحياة الحزبية والبرلمانية. وبعد أزمة مارس 1954 (في

تونس وقوارب الموت إلى إيطاليا

المهدي مبروك

أدّت وزيرة الداخلية الإيطالية، لوتشيانا لامورغيسي، الأسبوع المنقضي، زيارة عمل إلى تونس، التقت خلالها نظيرها التونسي هشام المشيشي، المكلف حالياً بتشكيل الحكومة، واستقبلها الرئيس قيس سعيد. لم يتم الإفصاح عن موضوع الزيارة، ولكن تصريحات الوزيرة، ومسؤولين تونسيين، ترجّح أن لها هدفاً وحيداً تقريباً، حث السلطات التونسية على مكافحة تدفقات الهجرة السرّية. وإذ عبرت السلطات التونسية عن استعدادها لأن تكون تونس شريكاً فاعلاً مع إيطاليا، للتنسيق والتعاون في مكافحة الظاهرة، فإن النتائج لن تكون ذات جدوى وفعالية، لأسباب عديدة تتجاوز صدق النيات. السياقُ السياسي والاقتصادي الذي تمر به تونس، علاوة على محدودية الإمكانات الحالية للقوات الأمنية، كلها عوامل لا تسمح بإنجاز ما تأمله إيطاليا.

بعيداً عن صخب الحياة السياسية والحركات الاحتجاجية الهادرة، وتلاسن الفرقاء السياسيين ومناكفاتهم الحادّة في البرلمان التونسي أو خارجه، والتي ربما لن تنتهي قريباً، تنطلق عشرات الرحلات القاتلة أحياناً باتجاه الشواطئ الإيطالية، لم يعد ممكناً إطلاق تسمية الهجرة السرية عليها، ذلك أن الشباب يعمد، وهو يشقّ عُباب البحر، إلى تصوير الرحلة وبثّها تقريباً بشكل مباشر على المواقع الاجتماعية للتواصل، وتوفر هذه الفيديوهات مواد مهمة للباحثين الراغبين في فهم الظاهرة، إغراءاتها وأدواتها، وملامح الشباب الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن عوالمهم الرمزية الحقيقية والمتخيلة من خلال الأهازيج والأغنيات، وحتى الشعارات التي تعبر عن رؤيتهم لبلدهم وأوروبا التي يحلمون بالوصول إليها. يتم من خلال هذا الهذيان البحري تلطيف الرحلة، وتهوين صورة الموت الذي يظل فاتحا فمه إلى حين تطأ أقدامهم الشواطئ الإيطالية. ربما تعد هذه الموجة الثانية الأهم في تاريخ أمواج الهجرة السرّية باتجاه إيطاليا التي تسجلها تونس بعد الثورة. كانت الأولى الأعنف التي شهدتها البلاد، أسابيع قليلة بعد سقوط النظام مباشرة، واستمرّت ثلاثة أشهر، حيث تمكّن آنذاك ما يناهز عن 25 ألف شاب من اجتياز الحدود والنزول على الشواطئ الإيطالية. تختلف السياقات التي حفّت بالموجتين، ولكن الأسباب تظل تقريباً نفسها، فخزّان الهجرة الضاغط يظل يستقطب سنوياً نحو مائة ألف شاب، دفع بهم التسرّب المدرسي، حتى وصلت أعداد العاطلين حالياً إلى مليون شاب تقريباً علاوة، عن نسب بطالة مرتفعة بلغت ما يناهز 20% في الأسابيع الأخيرة. وزادت جائحة كورونا من استفحال الأزمة الاقتصادية الاجتماعية الحادّة التي تفاقمت بعد الثورة.

تفيد مختلف البيانات التي تنشرها وزارة الداخلية التونسية بأن السلطات الأمنية تجهض أسبوعياً ما يناهز خمسين عملية اجتياز للحدود. وقد قدّرت أن العمليات التي أحبطتها مختلف الأجهزة الأمنية كانت في حدود خمسمائة عملية، أما عدد الذين تم إيقافهم فقد بلغوا ما يناهز خمسة آلاف شخص. ولئن ظلت أعداد من اجتازوا الحدود غير معروفة بشكل دقيق، فإن تقديرات تفيد أيضا بأن حوالي خمسة آلاف تمكّنوا في الأشهر الأربعة الماضية من الوصول إلى مختلف الجزر الإيطالية التي لا تبعد سوى أقل من مائة كلم عن السواحل التونسية، وتمكّن نصف هؤلاء من الوصول في الشهر المنصرم (يوليو/ تموز).

تجد إيطاليا، لأسباب عديدة، نفسها شبه عاجزة عن ترحيل كلّ هؤلاء المهاجرين، وهي التي عقدت عدة اتفاقيات مع تونس منذ الثورة، بل سعت، في مناسبات عديدة، إلى تسوية وضعية هؤلاء المهاجرين، بمنحهم وثائق الإقامة والعمل، خصوصا في ظل حاجات الاقتصاد الإيطالي، على الرغم من أن الأزمة ما زالت قائمة، سيما في قطاع الفلاحة الموسمية وخدمات أخرى ومع أن إيطاليا عمدت، منذ سنوات، إلى ترحيل بعض هؤلاء ضمن رحلات جوية بالتنسيق مع السلطات التونسية، فإن المهاجرين ما زالوا مصرّين على أن الحل الأمثل لمشكلاتهم هو الإقدام على هذه المغامرة المحفوفة بالمخاطر، خصوصا في هذا الظرف الدقيق، فهم يدركون أن جهود الأمن الإيطالي منصبة على إدارة الجائحة، وتأمين نسق حياة شلت تقريبا، ولن يكون في وسعه مراقبة الحدود، وإعطائها الأولوية المطلقة، كما أنهم يعتقدون أن الاقتصاد الإيطالي يحتاج لكي يتعافى إلى يد عاملة غير ماهرة، توفّرله الخدمات، وتحديدا في قطاع الفلاحة.

يدرك الشبان «الحارقون»، بحسهم المرهف وتجاربهم الحياتية، أن وضع تونس لن يتحسّن في المنظور القريب، وأن السياسات الاقتصادية القادمة، مهما كانت خيرة الحكام وكفاءتهم، لن تجلب حلولا ناجعة في المدين القريب والمتوسط. لذلك يبدو أنها اللحظة السانحة للرحيل، خصوصا في ظل تركيز القوات الأمنية جهدها على مراقبة الحدود الجنوبية والغربية خشية تسلل المجموعات الإرهابية من الحدود الليبية أو الجزائرية.

قبل أن الثورات قد تأكل أبناءها، ولكن في الحالة التونسية، الثورة تطرد أبناءها لسوء إدارة الحكام حل المعضلات.

(كاتب وزير تونسي سابق)

> السلطات التونسية تجهض أسبوعياً ما يناهز 50 عملية اجتياز للحدود

تونس في وجه الثورة المضادة

حسام كنفاني

نجت تونس، مبدئياً، من المحاولة الانقلابية التي تقودها أذرع إماراتية لتدمير التجربة الديمقراطية في البلاد. الوعي الذي اعترى بعض السياسيين والأحزاب التونسية لمسعى إدخال البلد في قائمة الثورات المضادة وقف حائلا أمام تصويت حجب الثقة عن رئيس البرلمان التونسي، راشد الغنوشي، الذي قادته زعيمة «الحزب الدستوري الحر»، عبير موسى، وما كان يمكن أن يجر إليه البلاد من خراب مشابه للأوضاع في مصر وليبيا واليمن، وخصوصا ما كان سينتج عنه من إخراج للإسلاميين من المشهد السياسي، وهو هدف إماراتي - سعودي لا يخجل الطرفان من الحديث عنه علناً.

سقط التصويت في مرحلة أولى، لكن المحاولات لن تنتهي، وستخرج موسى ومن يدور في فلكها من الأحزاب التي تعتاش على معونات قادة الثورة المضادة، بمحاولات جديدة لتدمير ما حققته الثورة التونسية من إنجازات من الداخل، وهو أيضا ما لا تتوانى هذه الأطراف عن المجاهرة به.

الثورة التونسية، وما تحمله من نسبة لا بأس بها من النجاح بين تجارب الربيع العربي، ستكون في الشهور والسنوات المقبلة هدفا لقادة الثورة المضادة، بعدما نجحت محاولات التخريب في الدول التي شهدت احتجاجات أسقطت الأنظمة. أدوات داخلية كثيرة، منها حزب موسى وغيره، تتشارك مع الدول المنقلبة على الثورات الأهداف نفسها، ولا سيما أنها تحمل ثارات شخصية ضد الثورة التونسية، باعتبارها منبثقة بالأساس عن التجمع الدستوري الديمقراطي الذي كان بمثابة الحزب الحاكم في عهد زين العابدين بن علي.

ولكنّ الثارات ليست وحدها ما تجعل حزب موسى قادراً على رفع الصوت في وجه التجربة الديمقراطية التونسية، فهناك أطراف أخرى تعمل، عن قصد أو غير قصد، وفق الأجندة نفسها، غير مكترثة بالسوابق المحيطة التي دمرت آمال بناء دول ديمقراطية تدريجياً. اليساريون بشكل أساس، وهم كثر من تيارات مختلفة في تونس، ورغم تجربتهم في معارضة النظام السابق وسعيهم لبناء نظام ديمقراطي، إلا أنهم يعملون اليوم على هدم هذا النظام على خلفية المعارضة العمياء لوجود إسلاميين في السلطة، غافلين عن أن مثل هذا الهدم الذي شهدته مصر قبل سبع سنوات من اليوم كان أساساً في إعادة الوضع في مصر إلى مرحلة استبداد تفوق بأضعاف ما كان عليه الأمر في عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك. هذا لا يعني أن تجربة حكم الإسلاميين، أو وجودهم في السلطة، سواء في مصر أو تونس، منزّهة عن الأخطاء، والتي كانت فادحة في بعض الأحيان، إلا أن مواجهة هذه الأخطاء، والتي تأتي مع كل تجربة حكم، لا تعني هدم الهيكل على من فيه، وهو الأمر الذي لم تستوعبه حتى الآن كل أحزاب المعارضة في العالم العربي، وخصوصا في الدول التي شهدت ثورات شعبية. فالإصلاح لا يعني الانقلاب، واستسهال لعبة الشارع باعتباره الخيار الوحيد والتعبير الأصيل لا يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الديمقراطي.

يؤدي إلى نتائج لا تحمد عقباها، وللتوانسة في مصر نموذج.

قد تكون التجربة الديمقراطية في مصر لم تنضج بشكل كاف قبل 30 يونيو والانقلاب، غير أن وضعها في تونس مختلف، والاحتكام إلى الصندوق الانتخابي، مع عمل حزبي حقيقي على الأرض، بدل العمل الكيدي، من شأنه تحقيق النتائج المرجوة، وتأسيس لتناوب على السلطة، وهو ما كان من المفترض أن تعيه هذه الأحزاب في حال كانت غايتها فعلياً تحقيق الانتقال الديمقراطي.

لا يمكن أيضاً إغفال دور الرئيس قيس سعيّد في هذه المعمعة التونسية، لكنه ليس أساسيا بالدرجة نفسها، خصوصا أنه يأتي من خلفية شعبوية غير حزبية وغير قائمة على أي أسس أيديولوجية. لكنه مع ذلك، يشكل أيضا، سواء عن قصد أو غير قصد، أحد تروس هدم التجربة التونسية، والتي لن تكف عن الدوران إلا بوعي حقيقي شامل لمخاطر الدمار التي ستقود إليه.

كورونا النسخة السورية الأخطر

فاطمة ياسين

بدأت وزارة صحة النظام في سورية بالاعتراف بأن المناطق التي تدخل تحت إدارتها قد طرقت أولى مراحل المعاناة، فالبيان قال قبل أيام إن عدد المصابين بفيروس كورونا وصل إلى 717 في عشر محافظات، ونوّه إلى أن هذا العدد هو ما رصدته الوزارة، وقد يكون هناك حالات أخرى غير مرصودة! يؤكد البيان وجود الوباء في عشر محافظات. وعلى الرغم من أن العدد المذكور قليل نسبيا، فالتلميح واضح إلى أن العدد الحقيقي أكبر من ذلك. وتحديده المحافظات العشر يعني أن المرض قد توسع إلى أكبر مساحة ممكنة، وليس هناك استثناءات على الإطلاق. أما أخطر ما في البيان هو التلميح العميق إلى أن إمكانات النظام الصحية تعاني بشدّة، وقد تكون غير قادرة على مواجهةٍ من هذا النوع. وقد برّرت الوزارة ذلك بالطبع بحالة الحصار التي قال البيان إن سورية تعاني منها .. يلقي البيان الكرة في ملعب كل شخص، ويتنصّل من مسؤوليته أمام الجائحة التي يبدو أنها تسرّبت وانتشرت.

يمكن التشكيك بكل بيان يقدّمه النظام، حتى هذا البيان الذي يفصح عن زيادةٍ في عدد المصابين، فمن المتوقع أن يكون العدد أكبر بكثير، سواء الحالات التي يعرف النظام عنها، أو المنفية في تجمعات الجوع والفقر والبؤس الذي يحيط بالمدن، خصوصا أن هناك إصابات ووفيات ضمن الطواقم الطبية، فقد نعت مواقع موالية، قبل أيام، طبيبة قيل إنها توفيت جرّاء إصابتها بالفيروس، كما أفادت وسائل إعلام النظام نفسها الأسبوع الماضي بأن سبعةً من متطوعي الهلال الأحمر قد تبين أن فحوصاتهم التي أجروها في مستشفى المجتهد جاءت بنتيجة موجبة. وفي ظل هذه المخاوف، أوقفت جامعة دمشق جولات طلاب كلية الطب البشري الميدانية، لعدم تمكّنها من توفير إمكانات الفصل الآمن بينهم، في اعترافٍ آخر بأن مستويات المرض قد وصلت إلى حد مجاهرة واحد من أعتى أجهزة الإعلام في العالم علنا بعجزه عن المواجهة، مع توجيه المواطنين إلى تدبّر أنفسهم.

ويطرح انتشار كورونا بشكل ك

شبح الأحكام العرفية في الأردن

لميس أندوني

أعاد انقضاض أجهزة الدولة الأردنية على نقابة المعلمين أجواء الأحكام العرفية في قالبٍ جديد، يتخذ من قوانين الدفاع التي تمّ تفعيلها، بهدف مواجهة جائحة كورونا، غطاء لأكبر حملة اعتقالات شهدتها البلاد منذ الثمانينيات، بل وتستحضر شبح أواخر الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي التي كانت محكومة بنيران الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، فتم فرض الأحكام العرفية، وإقالة حكومة سليمان النابلسي المنتخب من البرلمان (إبريل/ نيسان 1957) إيذاناً ببدء تثبيت هيمنة النفوذ الأميركي على المنطقة، وبدء فترة طويلة من الاعتقالات الجماعية لليساريين والقوميين، فيما تحالف صاحب القرار في حينها مع جماعة الإخوان المسلمين في مواجهة المدين، الشيوعي والقومي المعادي للاستعمار والمنادي بالتحرّر من التبعية.

المظاهر الأمنية المنظورة حالياً في عمّان (وغيرها) غير مفهومة وغير مبرّرة؛ إنزال للمدرعات وصفّها على الطرق المؤدية إلى الدوار الرابع في جبل عمّان (الساحة أمام مبنى رئاسة الوزراء)، ومنع توافد المعلمات واعتقال بعضهن، لمجرّد محاولة التظاهر اعتراضاً على توقيف أعضاء مجلس نقابة المعلمين، ومعظم الأطر القيادية فيها، لعزل النقابة عن المجتمع وعن بقية الأحزاب والنقابات الأردنية، وتصويرها معركةً ضد الإخوان المسلمين، كأن الجماعة هي المستهدف الأوحد والوحيد.

ولكن محاولة أجهزة الدولة فشلت، إذ إنّ قسوة الإجراءات وتقويض القانون ومحاولة الضغط على القضاء لتبرير إجراءات الدولة القمعية، وَحّدَت كل النقابات والأحزاب، على اختلاف توجهاتها، في موقف واحد، فدروس التاريخ الحديث، ليس في الأردن فقط، وإنما في العالم كله، تفيد بأن ضرب الحريات، والاستعانة بأحكام تنذر بتعطيل الدستور واستقلالية القضاء، هي رسالة تهديد إلى الجميع، فوضعت الأحزاب والنقابات خلافاتها مع الإخوان المسلمين، وحتى نقدها أسلوب إدارة «الإخوان» نقابة المعلمين، جانباً، معلنة تضامنها معها من دون أي تحفّظ مع النقابة، بغض النظر عن التيار المسيطر عليها. بل رفضت الأحزاب القومية واليسارية تلميحات أصواتٍ باسم أي تيار يتعارض مع «الإخوان» اعتبار ما حدث في الخمسينيات من تحالف «الإخوان» مع الدولة، فيما كانت أغلبية منهم في المعتقلات، مثقفون وأطباء معروفون من قيادات الحزب الشيوعي الأردني وأعضائه، رفضت اعتبار تلك الفترة محدّداً لموقفهم من استهداف نقابةٍ يقودها مؤيّدو جماعة الإخوان المسلمين، معتبرةً، على رأي قياديين من اليسار، أي أصواتٍ تطالب بالانتقام من «الإخوان» بأنها محاولات معزولة لتفتيت الموقف الموحد في مواجهة إجراءات قمعية وعُرفية.

الغريب أن العقول المخططة في الدولة لم تستوعب دروس فشل المواجهة الأولى مع نقابة المعلمين في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. (وللكاتبة مقال في الخصوص، نشر في 2019/10/13 في «العربي الجديد» بعنوان «أربعة أسابيع هزّت الأردن»)، ونسيت أو تناست الإدانة الواضحة من كل أطراف المجتمع المدني، وحتى سياسيين قريبين من الدولة، الإجراءات الأمنية التي وصلت إلى تعطيل المرور في شوارع رئيسة في عمّان، وبالتالي تعطيل الحركة في العاصمة، لمجرّد منع تظاهرة للمعلمين ونقابتهم، للمطالبة برفع الأجور المتفق عليها أصلاً مع الحكومة، وارتأى صنّاع القرار إعادة الكرة، لكن بشراسة وصلت إلى اعتقال حوالي 500 شخص في يوم واحد، وفقاً لمحامي الموقوفين الذين ينتمون إلى تيارات مختلفة، وتطوّعوا للدفاع عن موقوفي النقابة.

قد تكون أخطاء مجلس النقابة أعطت ذريعة للتحرّك الجديد، لكنها تبقى ذريعة، ذلك أن المفترض هو التعامل مع أي تجاوزات قانونية على النقابة بتطبيق القانون وليس بتقويضه، ولذا لا علاقة للتحرّك الرسمي ضد النقابة، المبالغ في إجراءاته، بتجاوزات أو أخطاء بل بقرار أمني سياسي، قد لا تكون كل دوافعه معروفة أو واضحة تماماً، ولكن تداعيات خطيرة ستكون له في ظل الأزمة الاجتماعية السياسية في البلاد، المتفاقمة أصلاً، نتيجة تراجع الاقتصاد، العليل أصلاً، بعد جائحة كورونا.

ليس سهلاً تحديد سياق واضح ودوافع للهجمة الرسمية على نقابة المعلمين، والحريات، إذ سبق ذلك اعتقال حراكيين، ورفع قضايا باسم الحق العام ضد أمين عام حزب الوحدة الشعبية، سعيد ذياب، والكاتب الساخر أحمد حسن الزعبي، كل على حدة. والتساؤلات مطروحة ما إذا كان الأردن خضع لضغوط إقليمية، بتنفيذ قرار إقليمي تقوده الإمارات، لوأد نفوذ الإخوان المسلمين.

وإذا صحّت معلومات متداولة عن ضغوط إماراتية، تستغل حاجة البلاد لدعم اقتصادي ومالي، يكون الأردن قد تورّط في افتعال مواجهة مع الإخوان المسلمين لا حاجة إليها، فالنظام غير مهدّد من الحركة الإسلامية أو غيرها من الأحزاب، خصوصاً أنه يواجه خطر التداعيات المحتملة لما تسمّى صفقة القرن، أو تصفية القضية الفلسطينية باسم خطة السلام الأميركية هذه، على استقرار الأردن، دولة وشعباً ونظاماً.

ولكن الضربة التي تحاول الدولة الأردنية توجيهها إلى الإخوان المسلمين، وإنْ كان عنوانها الضمني إنهاء ما يسمى «خطر الإخوان» لنيل رضا النخب الليبرالية، أو الفئات الخائفة من هيمنة الإخوان المسلمين في حال تزعزع الوضع في البلاد، إنما تتجه إلى العمل النقابي بشكل عام، بالإضافة إلى استهداف «الإخوان»، إلى حدّ ما، تحت تأثير ضغوط خارجية، لكن هناك استهدافاً واضحاً للعمل النقابي، للترهيب من أي احتجاجات عملية ومطلبية، ومن استحقاقات العدالة الاجتماعية، في ضوء توقعات ارتفاع حاد في البطالة، قد يرافقه اتساعٌ غير مسبوق لرقعة الفقر، والتدهور المعيشي للطبقة

> لا علاقة للتحرّك الرسمي ضد نقابة المعلمين، المبالغ في إجراءاته، بتجاوزات أو أخطاء بل بقرار أمني سياسي

> التساؤلات مطروحة عما إذا كان الأردن خضع لضغوط إقليمية، بتنفيذ قرار إقليمي تقوده الإمارات، لوأد نفوذ الإخوان المسلمين

الوسطى التي يجرى بذلك تخويفها من خطر الإخوان المسلمين لضمان صمتها وابتعادها عن الاحتجاجات، وإبعادها عن النزول إلى الشارع.

الطرح الآخر في محاولة تفسير التضييق على الحريات والعمل العام، هو ما إذا كانت كلها إجراءات احترازية، لتقويض حركة معارضة لدخول الأردن في «صفقة القرن»، على الرغم من الرفض الرسمي لأهم البنود التي أُعلِنَ عنها أو المسرّبة، وفي مقدمتها ضم إسرائيل أراضي من الضفة الغربية، بما في ذلك غور الأردن، بعد أن تم ضم القدس المحتلة، وإذ كانت هذه الفرضية متداولةً في الأوساط السياسية وغير السياسية، فكيف يكون ذلك ممكناً، إذا كانت الخطوات الإسرائيلية المتسارعة تشكّل تهديداً لاستقرار الأردن؟ إذ لا يمكن للأردن قبول الخطة الأميركية التي ستسجن الفلسطينيين في كانتونات متفرّقة على أرضهم التاريخية، إلا إذا تحول الأردن إلى ثكنة عسكرية لقمع أي معارضة، أو أن يقبل بدور أمني خطير داخل المدن والقرى الفلسطينية، فليس سهلاً تنفيذ ما يردّده سياسيون أردنيون من أنه يجرى التحضير لاستيعاب الفلسطينيين في الأردن، في حال فرض الهجرة عليهم، لأن هذه كلها سيناريوهات تضرّ السلم الأهلي، وتفتح الباب على الفوضى، إن لم يكن الحرب الأهلية.

ولكن محاولة التحليل الموضوعي قد لا تفيد، فبالتأكيد ليس في مصلحة النظام الأردني الانخراط في «صفقة القرن»، على الرغم من اعتماده التاريخي على تحالفه مع أميركا، وربط استقراره بمعاهدة وادي عربة مع إسرائيل، الأمر الذي يتناقض، شكلياً على الأقل، مع سعي أجهزة الدولة إلى إسكات الأفواه، ومنع كل أشكال المعارضة المنظمة، إضافة إلى استمرار كل المشاريع التطبيعية مع إسرائيل التي تضرب مصداقية الرفض الرسمي للخطة الأميركية.

وجاءت الدعوة الملكية إلى انتخابات نيابية جديدة لتعمق شكوكاً موجودة أصلاً، أن المطلوب هو إشاعة أجواء من الخوف، تنتج مجلس نواب أكثر طواعية من المجلس الحالي، تحضيراً لمرحلة سياسية جديدة، تتناقض مع مصلحة الشعب الأردني. وفي هذه الحال، من الأفضل تعيين مجلس على القياس المطلوب، من دون مظاهر لعملية «ديمقراطية» لن تكون حتى صوَرية، فمظاهر القمع ستفضح زيفها. وإذا كان هذا الاستنتاج ظالماً، فليتم إطلاق سراح جميع المعتقلين وإعلان فتح حوار مع كل التيارات والقوى الوطنية، فغير ذلك هو إقصاء واستعداء لا يفيدان أحداً، لا داخل النظام ولا خارجه، والأردن هو الخاسر.

(كاتبة من الأردن)

روسيا الاستعمارية اليوم

أحمد ماهر

ليس هناك خلاف حول مساوئ الاستعمار الغربي، وكل تلك الأضرار التي تعرّضت لها الدول التي تم استعمارها، ولا شك في أن ثروات الدول المستَعمَرة هي التي ساهمت في نهضة الدول المُستعمرة وتقدمها وغناها. ولا شك أن دول الغرب الأوروبي الاستعماري، ومن بعدها الإمبريالية الأميركية، قد ارتكبوا جرائم عديدة في حق شعوب كثيرة.

ولكن يلاحظ أنه يتم في الخطاب العربي، الرسمي والشعبي، ذكر الولايات المتحدة وأوروبا الغربية فقط عند إيراد الدول ذات التاريخ الاستعماري الطويل، أو عند الحديث عن الاستعمار والإمبريالية، أو الدول التي تسعى إلى الهيمنة والسيطرة وسرقة مقدّرات الشعوب، أو عند الحديث عن الدول التي تتدخل في شؤون دول أخرى، في حين أنه كثيرا ما يكون هناك إغفال لدول أخرى تسعى إلى الهيمنة، ولا تقل أدوارها عبر التاريخ عن أدوار الدول الاستعمارية الغربية، دول لديها سلوك استعماري قديما أو حديثا، ويتم تجاهل الإشارة إليها، على الرغم من أنها ذات مسلك استعماري أو تعمل على الهيمنة على دول أخرى، إيران وتركيا أمثلة لقوى إقليمية كان لها أطماع في المنطقة في عهد الإمبراطوريات.

وهذه الأيام أيضا تطالعنا أخبار مجموعة فاغنر الروسية، وهي منظمة عسكرية تابعة للمخابرات الروسية بشكل غير رسمي، ويتم تكليفها بتنفيذ الأعمال القذرة والاغتيالات والأنشطة التي لا يريد الجيش الروسي التورّط فيها صراحة، أنشأها ضابط سابق في الاستخبارات الروسية، يدعى ديمتري أوتكينوكانو، وهو الذي يطلق عليه لقب «فاغنر»، وقوامها من ضباط وجنود سابقين شاركوا في حروب روسية سابقة، مثل غزو أفغانستان، وحرب الشيشان، أو غزو جورجيا والقرم، وهي مجموعة مسلحة، تشبه شركة بلاك ووتر الأميركية التي تضم مرتزقة ارتكبوا جرائم كثيرة في العراق قبل سنوات، وهناك تقارير صحافية كثيرة عن دور مجموعة فاغنر الروسية في دعم بشار الأسد ونظامه في سورية. وفي بداية العام الماضي، كانت هناك قضية مثارة في الإعلام الدولي عن اغتيال مرتزقة فاغنر الروسية ثلاثة صحافيين، كانوا يعدّون تقارير صحافية عن امتداد نشاط المجموعة في ليبيا، لخدمة الأهداف التوسعية الروسية، وتحقيق الرغبة القديمة في وجود منفذٍ على ساحل المتوسط.

يدين أغلبنا التدخل الأميركي في سورية، وينظر آخرون إلى التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بنظرة الريبة، في الوقت الذي نجد هناك من يدين عدم التدخل، أو التقاعس الأميركي، في القضاء على «داعش». ولكن ماذا تفعل روسيا في سورية، هل روسيا بوتين جمعية خيرية، أم أنها جاءت لتقديم الإغاثة وتوزيع الورود على الشعب السوري؟ تتحدّث تقارير عديدة إن غرض روسيا أن تتخذ من سورية موطئ قدم لها في الشرق الأوسط، وبذلك تضمن إطلالة بحرية على البحر المتوسط، وحدوداً برّية مشتركة مع كل من تركيا، ودولة الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين، ولبنان، والعراق، والأردن، فسقوط نظام الأسد يعني فقدان روسيا القاعدة العسكرية الوحيدة خارج روسيا منذ فترة ما بعد الاتحاد السوفيتي. وتسعى روسيا كذلك إلى تقوية نفوذها، وترسيخ مشروعها في الشرق الأوسط، حيث المياه الدافئة، بالإضافة إلى التنافس مع الغرب بشأن توسيع النفوذ بين الطوائف المسيحية الإقليمية.

يسعى الرئيس الروسي بوتين إلى الإبقاء على نظام الأسد، ومنع هزيمته، ليكون ككيان سياسي يوفر له ممرًا سهلًا لبسط النفوذ الروسي، ويضمن لروسيا حصةً في أية تسوية سياسية ضمن البلاد في المستقبل، كما أنه لا يسعى أيضا إلى إحداث هزيمة تامة لتنظيم الدولة الإسلامية، حتى يظل التهديد قائماً دائما. وفي سبيل الوجود على ساحل المتوسط، ارتكبت روسيا انتهاكات ومذابح كثيرة، وقتلت آلاف المواطنين السوريين الأبرياء.

ولروسيا تاريخ كبير في مساعي الهيمنة والتوسع، مثل باقي الدول الاستعمارية، فروسيا القيصرية قديما قد أبادت ملايين المسلمين عبر تاريخها الدّموي، واستغلّت ثرواتهم قرونا طويلة، ولا تزال تستغل خيرات وموارد كثير من تلك الدول، بصفتها كانت جزءا من الاتحاد السوفيتي حتى وقت قريب. وكانت روسيا القيصرية، ثم الشيوعية بعدها تستولي على بلدان وسط آسيا والقوقاز المسلمة ومنطقة البحر الأسود والقرم.

وكثيراً ما نقرأ للقوميين والشيوعيين العرب خطابات ثناء ومديح على المواقف الروسية حالياً، أو السوفيتية سابقا من القضايا العربية، والقضية الفلسطينية خصوصا، وكأن روسيا دولة عربية تربطها أصول مشتركة بالعرب أو المسلمين، على الرغم من أن الروس هم أوّل من أعطى وعداً بمنح اليهود أرض فلسطين بعد انتصار الثورة البلشفيّة في العام 1917، حيث كان هناك كثير من التعاطف مع الحركة الصهيونية والقومية اليهودية من الحركة الشيوعية منذ بدايتها. وهناك تنظيرات عديدة اعتبرت أن الدعم مهم للحركة الصهيونية، لأن اليهود شعب مضطهد في أوروبا. ويفسر بعضهم ذلك التعاطف بأن كثيرين من رموز الشيوعية ومؤسسيها في العالم من اليهود في الأساس، أضف إلى ذلك هجرة العلماء اليهود الروس إلى إسرائيل وبنائها لها، ونقل كل تلك العلوم والخبرات، وهناك ما يقرب من مليوني روسي يعيشون في الكيان الصهيوني، ويسخّرون خبرتهم العلمية والعسكرية في خدمة الاحتلال.

وفي عام 1947 دعم السوفييت خطة التقسيم التي دعت إليها الأمم المتحدة، والتي كانت بغرض إقامة دولة يهودية في فلسطين.

وكان الاتحاد السوفيتي من أوائل الدول التي اعترفت بـ«دولة إسرائيل»، بل وندّد بالتدخل العسكري العربي وإعلانه الحرب، كما أنه عقد عدة اتفاقيات مع دولة الاحتلال، منذ إنشائها. وظلت السياسة الروسية تجاه القضية الفلسطينية تتراوح وتتجاذب حسب مصالحها الجيوسياسية وتنافسها مع غريمها التقليدي، الولايات المتحدة الأميركية، في المنطقة، إلا أن ميزان الترجيح في الأفعال كان دائما يميل إلى كفة «إسرائيل»، وعدم السماح بهزيمتها بأي حال، وهذا يفسر كثيرا العلاقات الوثيقة بين بوتين ورئيس حكومة الاحتلال، نتنياهو، رغم تحالف روسيا مع بشار الأسد على الجانب الآخر. وقبل بدء الصراع العربي الإسرائيلي بزمن طويل، هناك تاريخ طويل من الاضطهاد ضد الأعراق، والأديان المختلفة للعرق السلافي في مناطق شرق أوروبا وآسيا الوسطى، ففي الحربين العالميتين، الأولى والثانية، تم ارتكاب مذابح وانتهاكات بحق تتار القرم، وتم ترحيلهم إلى سيبيريا ومناطق أخرى، خوفاً من مساندتهم الألمان في تلك الحروب. وترصد تقارير تاريخية إبادة 350 ألفا من تتار القرم من المسلمين، بجانب إجبار الملايين على الرحيل، بالإضافة إلى الروايات التاريخية عن المذابح التي ارتكبها الزعيم جوزيف ستالين (توفي 1953) في حق التتار المسلمين.

وقبل ذلك بأكثر من مائة عام، كانت روسيا القيصرية تتوسع في مناطق أخرى، تعتبرها تابعة لنفوذها، على الرغم من اختلاف اللغة والثقافة والدين، مثل مناطق آسيا الوسطى، ومنغوليا، والدول المجاورة للبحر الأسود، وبحر قزوين، وأعراق أخرى مثل الطاجيك والأوزبك، ومناطق إسلامية مثل بخارى، وسمرقند، وطشقند، إلى أن كان احتلالها أفغانستان عام 1979، بهدف استغلال موارد أفغانستان، والوصول إلى منابع النفط، واحتواء الصين من جانبها الغربي، بالإضافة إلى دعم الحكومة الشيوعية الموالية لها.

أما عن علاقتها بالقضية الكردية، فقد لعبت روسيا أيضاً على هذه الورقة، بغرض دعم مصالحها، فقد دعمت مليشيات الزعيم الكردي مصطفى البرزاني والحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق لإسقاط حكومة نوري السعيد (1888 – 1958)، كما دعمت الاقتتال الكردي تاليا بين مسعود البرزاني وجلال الطالباني.

وفي تركيا، دعمت روسيا تمرد عبدالله أوجلان وحزبه (العمال الكردستاني) سنوات طويلة، قبل أن تتخلى عنه في مقابل توقف تركيا عن دعم المقاتلين الشيشان.

وبشكل عام، وفي قواعد الجيوبوليتيك، هناك نظرية قلب الأرض للألماني ماكندر (1861 - 1947)، أن من يسيطر على منطقة قلب الأرض يحكم العالم، والمقصود شرق أوروبا ووسطها ووسط آسيا وغربها. ومعروفٌ أن الوحدات الكبيرة تسعى إلى التهام الأصغر منها، أو على الأقل السيطرة عليها واستقطاع جزء من مواردها.

ولا تنتهي الرغبة في الالتهام والسيطرة والهيمنة، طالما كانت هناك قوة وإمكانيات لذلك، فالعلاقات الدولية تشبه العلاقات بين الحيوانات المفترسة في الغابة، توازنات ومناطق سيطرة حسب القوة والعزوة.

وإذا كان مصطلح الإمبريالية والاستعمار يشير عادة إلى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، إلا أن هناك أيضا دولاً أخرى لديها تطلعات استعمارية، وترتكب الممارسات نفسها، وإن كان لا يتم إدانة أفعالها بالمقدار نفسه، لأسباب سياسية أو نفعية أو أيديولوجية.

(كاتب وناشط مصري)

> الروس أوّل من أعطى وعداً بمنح اليهود أرض فلسطين بعد انتصار الثورة البلشفيّة في 1917، حيث كان هناك تعاطف كثير مع الحركة الصهيونية

> ترصد تقارير تاريخية إبادة 350 ألفاً من تتار القرم من المسلمين، بجانب إجبار الملايين على الرحيل

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ سكرتير التحرير **حكيم عنكر** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads